



جميع المركبات المنقولة الى كراج الحجز تخضع للفحص الفني وتسحب لوحاتها في حال عدم مطابقتها لشروط الأمن والمتانة (باسم باشا)



العقيد سلمان المزعل والمقدم سعود الحسيني أشرفا على حملة رفع المركبات التي استخدمت في الاستهتار والرعونة

وصف ما ارتكبه بالتزوير الفاضح ورجح سحب عشرات الآلاف من تلك الرخص

العلي لـ «الأنباء»: بدأنا في إلغاء رخص طلاب وربات بيوت من حاسوب «الداخلية» حصلوا عليها ثم حولوا إقاماتهم إلى «عمل»

انشائية، وبالتالي هؤلاء لايسد ان يلتزموا بشروط الترخيص، فمن منحت له رخصة قيادة عامة باعتباره سائق تاكسي جوال عليه ان يلتزم بذلك ومن استخرجت له قيادة باعتباره سائق تعليم قيادة ايضا فيلتزم بذلك وسائق الشاحنة عليه ان يقود شاحنة لا سيارة صغيرة.

عجب العجاب

وقال اللواء العلي: من خلال الحملات ايضا تبين لنا ان هناك مواطنين قاموا بجلب وافدين وتركوا هؤلاء الوافدين يعملون لدى الغير على سبيل المثال تم توقيف ان الناس وتبين ان اقامته سائق منزل ومع ذلك فهو يعمل سائق تاكسي جوال، مشيرا الى ان اسمااء الكاميرات هي خاصة بقطاع المرور وليس لأي جهة أمنية من قبل الهجرة لاستداعتهم باعتباره تجار اقامات. وأكد اللواء العلي ان قطاع المرور يلقي الاهتماما ودعمًا من قبل القيادة العليا بوزارة الداخلية، مشيرا الى ان قطاع المرور قام بالتنسيق مع الادارة العامة للهجرة بشأن الإسراء اي وافد يتم ابعاده عن البلاد بتسليم رخصة القيادة التي بحوزته اسوة بما يفعله بتسليم رخصة القيادة، مؤكدا ان قطاع المرور وبالإجراءات تلك لا يريد ولا يطمح الى ان يضح بخزينة الدولة الاموال فالدولة ليست بحاجة الى هذه الاموال كما ان كلفة الاصابات الناتجة عن الحوادث المرورية والتي في الغالب تكون جراء استهتار وعدم التزام قواعد المرور تكلف الدولة عشرات اضعافها في العلاج والتطبيب.

توازن في المخالفات

وقال في ختام تصريحه: تؤكد أننا نرحب بجميع الوافدين وهم اخوة لنا وترحب بهم بالكويت ولما كل ما نرجوه منهم ان يلتزموا بقواعد المرور التي وضعت لأجلهم ولأجل سلامتهم، مشيرا الى ان قطاع المرور لا يلاحق الوافدين وانما يطبق القانون عليهم وعلى المواطن ايضا، مشيرا الى ان المخالفات المرورية التي سجلت متوازنة الى حد ما بين المواطنين والمقيمين وهذا ما يؤكد أننا لا نستهدف ان نلاحق الوافدين او نقتصدهم.

● هاني الظفيري
محمد الجلاشه
محمد الدشيش



العقيد غازي الميع

الليع مديراً عاماً لمباحث الهجرة والبالول مساعد مدير لمكتب الوكيل

أصدر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود قرارا وزاريا بتعيين العميد غازي الميع مديرا عاما لمباحث الهجرة والعقيد نجيب الشطي مساعدا له الى جانب تعيين العميد منصور العوضي مديرا عاما لمكتب الوكيل، والعقيد حامد البالول مساعد مدير عام للإدارة العامة لمكتب وكييل الوزارة.

● هاني الظفيري

اوضح بشأنها ان ما نقوم به ليس مخالفة للقانون وهذه الكاميرات هي خاصة بقطاع المرور وليس لأي جهة أمنية أخرى كما انها تصور بشكل وقفي دون ان يتم الاحتفاظ بالتسجيلات وناخذ منها المخالفة ولا أكثر من ذلك. وتابع بالقول: الخصوصية لا يمكن ان تكون داخل السيارة، الخصوصية هي داخل الاماكن المغلقة، كما ان لا يمكن ان تكون داخل الطريق حرمة وآدابه، وانا قام اي شخص بارتكاب ما يخل بالآداب العامة داخل وسيلة للنقل وتم التقاط وتوثيق ما يفعله عليه تحمل مسؤوليته القانونية.

إبعاد الوافدين

وفيما يتعلق بإبعاد الوافدين والمخاوف المنتشرة فيما بينهم، قال اللواء العلي: احب ان اوضح ان ابعاد الوافدين لا يحدث من المخالفات الاولى او الثانية او حتى الثالثة، ولكن هناك مخالفات جسيمة جدا كتعمد تجاوز الاشارة الحمراء عن سبق اصرار وترصد وتحميل ركاب واستخدام مركبة دون حيازة رخصة سوق هذه المخالفات من غير الممكن ان نغض البصر عنها ومن يتكهنها يتحمل مسؤولية ما فعله.

وكشف اللواء العلي عن حملات قطاع المرور خلال الفترة القليلة المقبلة كشفت عن سلسلة من التجاوزات، فتبين لنا ان وافدين على سبيل المثال حصلوا على رخص عامة باعتبارهم سائقين للتاكسي الجوال وهؤلاء لا يجوز لهم حسب الترخيص الصادر لهم قيادة شاحنات كبيرة او قيادة كليات

وبعد ذلك بدلن اقامتهن الى اقامات عمل رغم عدم استحقاقهن لهذه الرخص، المرور وليس لأي جهة أمنية تقدموا للحصول على رخص سوق بزعم انهم دارسون في جامعات كويتية وبعد ان حصلوا عليها انقطعتم صلتهم بالجامعة ولم يستكملوا دراستهم.

نزوير فاضح

واضاف: ليس هذا النزوير واضحا وفاضحا ومن غير الممكن ان نغض البصر عنه؛ مرجحا ان تؤدي هذه الخطوة الى ان يكف عشرات الآلاف عن استخدام سيارات برخص قيادة حصلوا عليها بالتدليس والكذب، داعيا هذه الشريحة الى الاعتراف بما ارتكبه من تزوير وتسليم الرخص التي بحوزتهم الى الادارة العامة للمرور لأن بعضا منها الغي من على الجهاز والبقية ستلغى بالقرب العاجل. لكن هل من آلية جديدة للحد من هذا النزوير، قال اللواء العلي: بالفعل نحن بصدد وضع آلية جديدة «رفض الافصاح عنها» وان هذه الدراسة الخاصة بالطلاب والنساء اللاتي التحقن بعائل ووافدين آخرين رفعت الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لإبداء ما يلزم بشأنها.

عشرات الآلاف

وقدر اللواء العلي الاجازات التي من المتوقع ان يتم سحبها بموجب هذه الآلية الجديدة بعشرات الآلاف. وحصول قانونية إلغاء رخص صالحة وان هذه الرخص استخرجت من قبل قطاع المرور بطريقة مزورة، قال اللواء العلي: اقول لهؤلاء النزوير لا يمكن القبول به وما قمتم به هو تزوير فاضح لا يمكن السكوت عنه، مشيرا الى ان قطاع المرور اكتشف سبيلا من التجاوزات تبين ان هناك سيدات كن يعملن في القطاع الخاص وحولن اقامتهن الى التحاق بعائل وحصلن على رخص سوق



اللواء عبدالفتاح العلي مشرفا على الحملة

الاحمدي العقيد سلمان المزعل والمقدم سعود الحسيني والمقدم محمد مبارك الهاجري وتضمنت سحب 23 مركبة رياضية ثبت انها تستخدم في الاستهتار والرعونة، ولكن كيف تم الرصد والتأكد من ان هذه المركبات قد استخدمت في الاستهتار والرعونة؟ قال اللواء العلي نحن في قطاع المرور تلقينا تعليمات صريحة من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود وكييل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر بشأن وقف مسلسل العبث في الطرقات والسباقات المجنونة التي تودي بحياة شباب في عمر الزهور وعليه تمت ترجمة تعليمات القيادة العليا في وزارة الداخلية عبر خطة واضحة المعالم.

تجاوب مع الشكاوى

أكد وكييل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور ان حملات الاستهتار والرعونة ستواصل في جميع مناطق الكويت بلا استثناء، مؤكدا على ان هذه الحملات تأتي انطلاقا من هذه الشكاوى عديدة وردت في السنوات الاخيرة التي وزارة الداخلية والى مكتب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وقال: نحن على اتم الاستعداد لتقديم كل ما يثبت ان هذه المركبات قد استخدمت في الاستهتار والرعونة بالادلة والبراهين وان ادارة تحقيق المخالفات تستقبل اي شخص لديه تظلم من مخالفة حررت بحق، مشيرا الى ان حملة ملاحقة المركبات التي تستخدم في الاستهتار والرعونة تالقي ترحيبا واسعا نظرا لخطورة هذه الرياضة غير المشروعة وتسببها في ازهاق ارواح الكثير من الشباب داعيا اولياء الامور الى التعاون مع وزارة الداخلية وحث ابنائهم على عدم ممارسة هذه الرياضة أو هذا العبث باعتبار المركبات هي وسيلة للنقل وليس وسيلة للقتل، مؤكدا في الوقت ذاته على جهوزية قطاع المرور لتلقي اي بلاغات عن استهتار ورعونة في اي منطقة على ان يتم التعامل معها بحزم، مرجحا ان تنتهي وزارة الداخلية من ظاهرة الاستهتار تلك في غضون

اشهر محدودة. سحب الرخص وحول الجديد في موضوع وافدين ووافدات تبين انهم استخرجوا اجازات قيادة بصفة طلاب وبصفة التحاق بعائل، قال اللواء العلي: نحن في قطاع المرور شرعنا في الغاء العديد من هذه الاجازات من على اجهزة الحاسب الآلي. واضاف سحبنا هذه الرخص بعد ان ظهر لنا في اجهزة الحاسوب ان «سين» من الاشخاص حصل على اجازة باعتباره طالبا وظهر في جهاز الحاسوب انه التحق موظفا، كما تم الغاء ربات بيوت من على جهاز الحاسب الآلي بعد ان تبين لنا ان السيدات تلك استخرجن رخص سوق باعتبارهن ربات بيوت وظهر على جهاز الحاسب الآلي انهن اصبحن موظفات.

التفريع قبل الخروج

واضاف اللواء العلي خطة قطاع المرور بشأن وقف ظاهره الاستهتار والرعونة في جميع محافظات الكويت تتمثل في قيام رجال من مباحث المرور ورجال عسكريين في قطاع المرور بالزي الرسمي والمدني بتصوير وتوثيق وصلات الاستهتار والرعونة المقاطع المصورة والصور الفوتوغرافية وتحديد هذه المركبات بصورة لا غبار عليها ومن ثم تحديد اماكن سكن اصحاب هذه السيارات من خلال معلوماتهم المتوافرة لدى وزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية ومن ثم ضبط هذه السيارات واحتجازها في كراج المرور وتوقيف من كان يستخدمها واحالتهم الى المحاكمة، على

أعلن وكييل وزارة الداخلية لشؤون المرور اللواء عبدالفتاح العلي ان قطاع المرور وخلال الشهر الماضي ومطلع الشهر الجاري حصل ما يقارب 9 ملايين دينار من قيمة مخالفات مرورية كانت متراكمة على مواطنين ووافدين منذ فترات طويلة، مشيرا الى ان هذا المبلغ يتجاوز تلك المبالغ المتركبة على المخالفين وان هذه المبالغ دفعت من قبل المواطنين والمقيمين عبر التردد مباشرة على ادارات المخالفات ودفع مسا عليهم ومن خلال موقع وزارة الداخلية الخاص بدفع الغرامات المرورية.

أكد اللواء العلي انه اعطى تعليمات برفع «البلوك» على عدد من المخالفات الجسيمة لتمكين المخالفين من دفع المستحقات المتركبة عليهم، داعيا الى الاسراع نحو تسديد المخالفات خلال الفترة القصيلة المقبلة وذلك من خلال الاستعلام عبر موقع وزارة الداخلية او الاستعلام المباشر عبر ادارات المحافظات الكويت الست، مشيرا الى ان قطاع المرور استعد لهذا التدافع من خلال توفير الكوادر البشرية على فترتين صباحية ومساءلية.

واضاف اللواء العلي: الباب الآن مفتوح وهناك مهلة للسداد وخلال فترة قليلة مقبلة سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين عن السداد من خلال ادراج اسمائهم على قوائم المنوعين من السفر ووقف جميع معاملاتهم في اجهزة الدولة لحين دفع ما عليهم لخزينة الدولة.

في حملة الظهر

تصريحات اللواء العلي تلك جاءت على هامش حملة محافظات الكويت تتمثل في قيام رجال من مباحث المرور ورجال عسكريين في قطاع المرور بالزي الرسمي والمدني بتصوير وتوثيق وصلات الاستهتار والرعونة المقاطع المصورة والصور الفوتوغرافية وتحديد هذه المركبات بصورة لا غبار عليها ومن ثم تحديد اماكن سكن اصحاب هذه السيارات من خلال معلوماتهم المتوافرة لدى وزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية ومن ثم ضبط هذه السيارات واحتجازها في كراج المرور وتوقيف من كان يستخدمها واحالتهم الى المحاكمة، على

الخصوصية يجب ألا تمارس داخل مركبات فللطيروق آدابه وحرمة

الربط بين أجهزة «الداخلية» و«الشؤون» أطلعتنا على حقيقة ما تم من تزوير

عشرات الآلاف من الرخص ستلغى من أجهزة الحاسوب

المزعل والحسيني والهاجري أشرفوا على رفع المركبات المخالفة من أمام المنازل

شارك في حملة رفع المركبات بمنطقة الظهر كل من العقيد سلمان المزعل، المقدم سعود الحسيني، المقدم محمد مبارك الهاجري، وكييل ضابط صالح دشتي، سامي ابراهيم، العريف سلمان الطييري، ورفيق متاع العمي.

وكانت تحت اشرف وكييل وزارة الداخلية لقطاع المرور اللواء عبدالفتاح العلي.



حملة منطقة الظهر تم تنفيذها في السابعة والنصف من صباح امس



مركبة قبل نقلها الى كراج الحجز



إشادة من قبل امالي الظهر بحملة المرور لإنهاء الاستهتار